

ووصل القرابة والقرعة عبارة عن صفة يتمكن بها الحي من الفعل والترك **قوله**  
فيه اى في الولاد وهذا خلل ما اذا ملكه اسه عمه وهو اخيه من الرضاع  
يعنى لا تعتق به عليه لان الحرمة من الرضاع ليست عمارة من الحديث بالإجماع  
لانه لا فائز معتقها اصلاً **قوله** والصبي جعل اهلاً لهذا العتق وكذا المجنون  
وذلك لان هذا العتق اعنى عتق العريب بالملك لا يشترط له الاختيار بل هو امر  
جبروت بالملك شرطاً نعتق قهرهما عليهما بالملك لان هذا العتق لما علق به من العبد  
استبه النفقة وهي يجب عليهما للتقريب فكذلك عتق قهرهما المحرم بالملك **قوله**  
وزاعق عبد لوجه الله تعالى واللسيطان وللصم عتق وهذه من مسايل العتق  
وذلك لان الاعتناق حصل حرجاً لوجود ركنه وهو لفظ الاعتناق من الامل وهو العادل  
الفاعل المالك للمحل وهو العبد المملوك للعتق وذكر الله تعالى ليس بشرط وانما ذكر على  
بيان انه تصد القرابة من الاعتناق كما نكحاً وامراً لا يراولم يحصل اخلل في العتق  
لعدم ذكر وجه الله تعالى في اللوغين الاخرين ومما قوله اعتقت للشيطان واعتقت  
للصم لكنه يكون عامياً غاية ما في الباب انه نفي القرابة ونفيها لا ينافي الحرية كما اذا  
اعتقه على مال واراد بوجه الله رضا الله مجازاً والوجه في اللغة نفي على معان  
يقال وجه الانسان وعين وهو معروف ووجه النهدا اوله ووجه الكلام السبيل  
التي تصد لها به ووجه القوم سادتهم وصرفت الشيء عن وجهه اى عن سنه كذا ذكر  
ابن ريد والشيطان واحد مثله من الجن والانس معنى مسرورهم والنون اصله  
ان كان من شئ حتى اى بعد يعنى عن الجن وزايله ان كان من شئ بشيط اى هلك  
وقد عرف في موضعه واما الصم قال الكلبى في كتاب الاصنام اذا كان هو  
من خشب او ذهب او فضة صورة انسان فهو صنم واذا كان من حجارة او  
**قوله** في اللفظ الاول اراد به قوله لوجه الله **قوله** وعتق المكن

والسكان واقع هذا لفظ التدريك ايضاً في مختصره وانما وقع عتقها لان الاكراه  
والسكوت لا ينافيان الخطايب واثر الاكراه في تعويت الرضا ولا يتوقف العتاق على الرضا  
ولهذا يقع عتاق الهائل ولا يقال لا اختاره اصلاً لا يقع عتاقه بلا اختياره وانا  
لانهم ذلك لانه ابتلى بين شرين فاختر احداهما عليه وجعل عقل السكوت ايقاباً  
كما ان جبراً لما شرته الاحكام والخلاف الواقع بيننا وبين السامع في العتاق مثل اخلل  
في الطلاق وقد استقصينا بيان ذلك والفصل الثاني من كتاب الطلاق فمطهر ثم  
**قوله** وان اضا في العتق الى ملك او شرط صح كما في الطلاق وهذا العتق  
في مختصره اعلم انه اذا اضا في العتق الى ملك فقال ان ملكك فانت حر او اضاف  
الشرط فقال لعبد ان دخلت البلاد فانت حر صح كما في الطلاق بان قال  
ان ملكك فانت طلاق او قال لامرأته ان دخلت البلاد فانت طلاق والاصل فيه  
ان العتق بالشرط كالمجنون عند وجوده فيصير كما قال لعبد بعد وجود الشرط  
انت حر او قال لامرأته بعد وجود الشرط انت طلاق فيصح وهذا يظهر ضعف  
قوله الشافعي انه عتاق او طلاق قبل الملك فلا يصح وقد مر بيانه مستوفياً اول **قوله**  
باب الامانة في الطلاق والى ذلك الموضع اشار صاحب الهداية بمنزله وقد سنا في  
الطلاق **قوله** فيجوز فيه العتق اى في الاستسقاط **قوله** خلل في التملك  
على اعرف في موضعه اى في اصول الفقه يعنى ان التملك لا يحرك فيها التعلق  
لان نقضه الى معنى الفار لان في حوله متعلقاً بشرط لا يدرك اى يكون ام لا يكون  
خطوا وخيار الشرط في البيع ثبت نقضاً خلل القياس فلا يدعي لنا نقضاً **قوله**  
والا خرج عبد الحزف الينامس اعق وهذا لفظ التدريك والاصل فيه طارك  
صاحب السنن باسناده الى علي بن ابي طالب قال عطف عبد الله الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يوم احد بيته قبل الصلح فكتب اليهم حواليم قالوا لا نجد والله ما خرجوا